

وعلى محضر جلسة تنصيب المجلس البلدي بلمطة بتاريخ 28 جوان 2018 وانتخاب السيد عادل السنوسي رئيسا للمجلس البلدي للفترة النيابية 2018 /2023.

وعلى تفويض المجلس البلدي بتاريخ 22 سبتمبر 2018 للسيد رئيس بلدية لمطة الصلاحيات المضبوطة في مجلة الجماعات المحلية،

وعلى القرار البلدي عدد 59 المؤرخ في 31 أوت 2019 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها،

وعلى الانفلات الحاصل في تراكم الأتربة وفواصل البناء بالساحات وعلى جانبي الطرقات بسبب إقدام بعض المواطنين لتكديسها،

وعلى مداولة المجلس البلدي في جلسته الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021 والمتعلقة بالمصادقة على تنقيح بعض المعاليم المرخص للجماعات المحلية في إستخلاصها،

/قرّر ما يلي/

الفصل الأول: يقع إعادة ضبط تعريفه معلوم رفع فواصل البناء كما يلي :

المعاليم التعريفه المصادق عليها من طرف المجلس البلدي

-رفع فوصل البناء 50• دينار عن الحمولة الواحدة

الفصل :02 يدخل هذا المقرر حيز التنفيذ ابتداء من 21 أكتوبر 2021 ،

الفصل :03 الأولوية في رفع هذه الأتربة من طرف مصالح البلدية، للذين متحصلين على رخص بناء أو تحسين أو ترميم مسكن.

الفصل :04 الكاتب العام للبلدية وقابض ماليّتها مكلفان كلّ فيما يخصّه بتنفيذ هذا القرار.

رئيس بلدية
عادل السنوسي

لمطة

قرار عدد 14 لسنة 2021 مؤرخ في 20 أكتوبر 2021 يتعلق بقرار تنقيح بعض المعاليم المرخص للجماعات في استخلاصها

إنّ رئيس بلدية لمطة

بعد الإطلاع،

على القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية،

وعلى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 والمتعلق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 580 لسنة 1985 المؤرخ في 08 أبريل 1985 المتعلق بإحداث بلدية لمطة،

وعلى الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في إستخلاصها وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته.

وعلى الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 مؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في إستخلاصها مقابل إسداء خدمات،

وعلى القرار البلدي عدد 23 المؤرخ في 07 مارس 2016 المتعلق بتنقيح القرار المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في إستخلاصها،

وعلى القرار البلدي عدد 72 المؤرخ في 07 ديسمبر 2016 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في إستخلاصها،